ورقة سياسات

جوزيف ضاهر

سبتمبر 2025

من اقتصاد الحرب إلى ماذا؟

التوجُّه الاقتصادي المستقبلي لسوريا وتحدّياته البنيوية

Friedrich Ebert Stiftung

Friedrich Ebert Stiftung

من اقتصاد الحرب إلى ماذا؟

أثار سقوط بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 آمالاً واسعة بانتعاشٍ طال انتظاره في سوريا. رفعت العقوبات، وعاد المستثمرون، وارتفعت موجة التفاؤل الدولي. ومع ذلك، وبعد أكثر من ستة أشهر على الانتقال السياسي، لا تزال وعود التعافي بعيدة المنال بالنسبة لمعظم السوريين.

تكشف ورقة السياسات هذه أنّ رفع العقوبات، على أهميته، لا يكفي وحده لإعادة بناء سوريا. فخلف مظاهر الانفتاح الدولي تكمن اختلالات هيكلية عميقة، وحوكمة اقتصادية محفوفة بالمخاطر بقيادة هيئة تحرير الشام، ومؤسسات سياسية هشة تهدد بنسف فرص التعافي.

انطلاقاً من تحليل معمّق، تجادل الورقة بأن إعادة الإعمار الحقيقية يجب أن تتجاوز تدفق رؤوس الأموال والإصلاحات السريعة، لتشمل انتقالاً سياسياً شاملاً، وحوكمة شفافة، وسياسات تحمي الفئات الهشّة وتعيد تنشيط القطاعات الإنتاجية في البلاد.

فمن دون هذه الأسس، قد يتحوّل رفع العقوبات إلى فرصة ضائعة، ويصبح زمن الأمل في سوريا بدايةً لدورة جديدة من الإقصاء وعدم الاستقرار.

للحصول على مزيد من المعلومات :

↗ fes.de

Friedrich Ebert Stiftung

علامة الناشر

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت (Friedrich-Ebert-Stiftung e.V.)

جودسبيرغر آلّي 149، 53175 بون

البريد الإلكتروني: info@fes.de

قسم النشر:

FES منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الترجمة إلى العربية:

فريق DocStream

التصميم/التنسيق:

نور أبو إسماعيل

الآراء الواردة في هذا الإصدار لا تمثّل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت FES. لا يُسمَح بالاستخدام التجاري للمواد المنشورة من قِبَل FES دون موافقة خطية من FES. ولا يجوز استخدام منشورات FES لأغراض الحملات الانتخابية.

أكتوبر 2025

© مؤسسة فريدريش إيبرت e.V.

للاطلاع على مزيد من إصدارات مؤسسة فريدريش إيبرت:

↗ www.fes.de/publikationen

Friedrich Ebert Stiftung

جوزيف ضاهر
سبتمبر 2025

من اقتصاد الحرب إلى ماذا؟

التوجُّه الاقتصادي المستقبلي لسوريا وتحدّياته البنيوية

المحتويات

الملخص التنفيذي 3

مقدمة 4

رفع العقوبات: أمل جديد لسوريا؟ 6

التحديات البنيوية أمام التعافي الاقتصادي 8

التوجّه الاقتصادي والحكومي لدى السلطات الجديدة 12

الخاتمة 17

التوصيات 18

الملحق 20

الملخص التنفيذي

أدّى سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 وما تبعه من رفع العقوبات الأميركية والأوروبية واليابانية إلى ارتفاع التوقعات بحدوث انتعاش اقتصادي طال انتظاره في سوريا. وقد عزّز هذا التفاؤل الدولي توقيع اتفاقيات استثمارية بارزة وتجديد الوصول إلى المؤسسات المالية العالمية. غير أنه، وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على بدء المرحلة الانتقالية، لم تُترجم هذه التطورات بعد إلى تحسّن ملموس بالنسبة لمعظم السوريين.

تُجادل ورقة السياسات هذه بأن رفع العقوبات، رغم ضرورته، غير كافٍ لتحقيق تعافٍ مستدام وشامل. تواجه سوريا ثلاث تحديات مترابطة تهدد بتقويض مكاسب الانخراط الدولي الجديد:

1. عوائق هيكلية مستمرة:

أدّى أكثر من عقد من النزاع إلى انهيار العملة، وتدمير البنية التحتية، وشلل في قدرات الطاقة، وتفريغ سوق العمل. هذه العوامل تحدّ بشدة من ثقة المستثمرين، وتُقلّص قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، ما يقيّد الاستقرار الاقتصادي وإعادة الإعمار.

2. حوكمة اقتصادية ومخاطر سياساتية بقيادة هيئة تحرير الشام:

اتبعت السلطات الجديدة، بقيادة هيئة تحرير الشام، أجندة نيوليبرالية تركّز على الخصخصة السريعة، وإجراءات التقشّف، وترسيخ قوة النُخب. وما لم تُرافقها ضمانات للشفافية والحماية الاجتماعية وآليات اتخاذ القرار الجامعة، فإن هذه السياسات تهدّد بمفاقمة الفقر وعدم المساواة، وتكرار المظالم الاجتماعية-الاقتصادية التي غذّت انتفاضة 2011.

3. أُسس سياسية ومؤسسية ضعيفة:

افتقرت المرحلة الانتقالية، حتى الآن، إلى الشمول الحقيقي وإلى عدالة انتقالية شاملة. ما يزال الحكم مبعثراً وذا طابع أمني إلى حد كبير، وهو ما يقوّض الثقة العامة

ويثني الشتات السوري والمستثمرين الأجانب عن المساهمة في إعادة الإعمار.

لتحويل رفع العقوبات إلى مسار حقيقي للتعافي، ينبغي على السلطات السورية والشركاء الدوليين على حد سواء أن يُوْلوا الأولوية لسياسات تعيد بناء القطاعات الإنتاجية، وتحمي الفئات الهشة، وتُرسّخ الشفافية والمساءلة في الحوكمة الاقتصادية.

تستكشف هذه الورقة هذه الأولويات بالتفصيل وتقدّم توصيات عملية، منها:

- الدفع نحو انتقال سياسي شامل وبناء مؤسسات ديمقراطية.
- إنشاء آليات نشطة للعدالة الانتقالية ومكافحة الفساد.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى الزراعة والطاقة المتجددة لإحياء الإنتاج المحلي.
- مواءمة الاستثمارات الأجنبية مع احتياجات التنمية طويلة الأمد في سوريا.
- إجراء تدقيقات مستقلّة للديون العامة والنفقات الحكومية لضمان الاستدامة المالية.

ما لم تُعالَج هذه التحديات، فإن سوريا تُخاطر بتكرار دورات التهميش الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، ليصبح رفع العقوبات فرصة ضائعة بدلاً من نقطة تحول واعدة في مستقبل البلاد.

من المهم الإشارة إلى أن البيانات والمراسيم والمعلومات الواردة في هذا التقرير جُمعت حتى منتصف آب/ أغسطس 2025. وبالنظر إلى التطورات السريعة في سوريا، فإن المستجدّات اللاحقة غير مشمولة هنا. لذا، ينبغي أن يُدرك القرّاء أن هناك تطوُّرات قد لا تكون متضمنة في هذا التحليل، خصوصاً فيما يتعلق بالديناميات السياسية والاقتصادية والأمنية.

1
مقدمة

أثار سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 آمالاً بمستقبل أكثر إشراقاً في سوريا. لكن أكثر من سبعة أشهر مضت لتكشف عن تحدّيات متزايدة ومتفاقمة، من بينها التفتت الإقليمي والسياسي، والتدخلات والاحتلالات الأجنبية، والتوترات الطائفية، لا سيما بعد مجازر آذار/مارس التي استهدفت المجتمعات العلوية في الساحل وأودت بحياة أكثر من ألف شخص؛[1] والهجمات المتكررة على المجتمعات الدرزية في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو[2] وتموز/يوليو؛ والتفجير الانتحاري الذي استهدف كنيسة في دمشق في حزيران/ يونيو.[3] ومؤخراً، فاقمت الأحداث المفصلية في السويداء تدهور الوضع، إذ ارتكبت مجموعات مسلّحة مرتبطة بالسلطات المركزية في دمشق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.[4] يُضاف إلى ذلك الغياب المستمر لانتقال سياسي ديمقراطي وجامع.[5] تقوّض كلّ هذه التحديات إمكانية التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في سوريا، فهي تثبّط الاستثمارات المحلّية والأجنبية، وتقيّد التجارة بين المناطق، وتزيد إنفاق الدولة على القطاع الأمني.

ما يزال أكثر من نصف سكان سوريا في حالة نزوح داخلي أو خارجي. ويعيش أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر، فيما قدّرت الأمم المتحدة أن 16.7 مليون شخص - أي ثلاثة من كل أربعة - احتاجوا إلى مساعدات إنسانية عام 2024. ووفقاً لتقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حزيران/يونيو 2025، فقد عاد أكثر من 628 ألف سوري عبر الدول المجاورة منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، كما عاد 1.5 مليون نازح داخلي إلى منازلهم.[6] في المقابل، نزح نحو 670 ألف شخص بين أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وأيار/مايو 2025،[7] ولجأ أكثر من 35 ألف إلى لبنان هرباً من العنف الطائفي. وبنهاية 2024، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجّلين 6.2 مليون، إضافة إلى 7.2 مليون نازح داخلي.

يُعدّ تحسين الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية شرطاً أساسياً لمستقبل سوريا ولضمان مشاركة أوسع للسكان في المرحلة الانتقالية السياسية. ويتطلّب التعافي وإعادة الإعمار أشكالاً مختلفة من المساعدات المالية الدولية. قدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكلفة الاقتصادية التراكمية للنزاع منذ عام 2011 بنحو 923 مليار دولار، منها 123 مليار دولار خسائر مادية، و799.4 مليار دولار إيرادات مفقودة.[8] وانكمش حجم الاقتصاد إلى نحو 17.5 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بـ60 مليار دولار قبل عام 2011.[9] كما تراجعت القدرات المالية للدولة بشكل حاد، إذ انخفضت الموازنة الوطنية من قرابة 18 مليار دولار عام

1 رويترز، "القوات السورية ارتكبت مجزرة بحق 1500 علوي. وتسلسل القيادة يقود إلى دمشق"، 30 حزيران/يونيو 2025، https://www.reuters.com/investigations/syrian-forces-massacred-1500-alawites-chain-command-led-damascus-2025-06-30

2 مازن عزّي، «السويداء في قلب التغيير: سلطة مركزية جديدة في دمشق، والقدرة المحلية على الصمود، والتنافس الإقليمي على المجتمع الدرزي»، مؤسسة فريدريش إيبرت، أيار/مايو 2025، https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/22184.pdf

3 جاستن صالحاني، «هجوم دموي على كنيسة يثير مخاوف أمنية لدى السوريين والأقلّيات»، الجزيرة الإنجليزية، 25 حزيران/يونيو 2025، https://www.aljazeera.com/features/2025/6/25/deadly-church-attack-raises-security-fears-for-syrians-minorities

4 جوزيف ضاهر، "السويداء تحت النار: تركيز السلطة في دمشق والطائفية"، إنترناشونال فيوبوينت، 1 آب/أغسطس 2025، https://internationalviewpoint.org/spip.php?article9108

5 جوزيف ضاهر، "ثلاثة متطلبات أساسية لعملية إعادة الإعمار في سوريا"، مؤسسة كارنيغي، 8 أيار/مايو 2025، https://carnegieendowment.org/research/2025/05/three-requisites-for-syrias-reconstruction-process?lang=en&center=middle-east

6 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «التحديث الإقليمي العاجل رقم 33 حول أزمة الوضع في سوريا»، 26 حزيران/يونيو 2025، https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/regional-flash-update-33-syria-situation-crisis

7 الأمم المتحدة، قسم تغطية الاجتماعات والبيانات الصحفية، «الإحاطة الصحفية اليومية لمكتب المتحدث باسم الأمين العام»، 9 أيار/مايو 2025، https://press.un.org/en/2025/db250509.doc.htm

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «أثر النزاع في سوريا»، 24 شباط/فبراير 2025، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-02/undp-sy-seia-final-24022025_compressed.pdf

9 ذا سيريا ريبورت، «المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في سوريا ما زالت في المنطقة الحمراء - البنك الدولي»، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، https://syria-report.com/syrias-main-economic-indicators-remain-in-the-red-world-bank/

2010 إلى نحو 3 مليارات دولار في السنوات التي سبقت سقوط نظام الأسد.[1]

في هذا السياق، انطلقت بالفعل مناقشات بين فاعلين اجتماعيين وسياسيين سوريين وممثّلين دوليين حول التعافي الاقتصادي والتنمية. ويُعدّ المسار المستمر لرفع العقوبات من الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان خطوة إيجابية لتحسين الوضع الاقتصادي وبدء إعادة الإعمار، لكنه يبقى غير كافٍ أمام حجم الدمار. فما تزال تحدّيات سياسية واقتصادية كبرى قائمة ويجب تجاوزها لضمان تعافٍ اقتصادي ناجح.

1 جوزيف ضاهر، «ميزانية سوريا لعام 2025 أكبر لكنها تفتقر إلى الدعم والتفاصيل»، المجلة، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، https://en.majalla.com/node/323057/business-economy/syria's-2025-budget-bigger-light-subsidies-and-detail

2
رفع العقوبات: أمل جديد لسوريا؟

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب من السعودية، يوم الأربعاء 14 أيار/مايو 2025، رفع العقوبات الأميركية التي وصفها بأنها «وحشية وتسبّب الشلل». وبعد الإعلان، التقى بالرئيس السوري المُعيّن ذاتياً أحمد الشرع، الذي رحّب بالقرار واعتبره «تاريخياً وجريئاً»، موجّهاً الشكر إلى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي استضاف اللقاء، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي شارك افتراضياً، على دورهما في الوصول إلى القرار الأميركي.[1] وفي الأثناء، خرجت مسيرات في مدن سورية عدة احتفالاً بالخطوة. وبعد أسابيع قليلة، اتخذ كلّ من الاتحاد الأوروبي واليابان قراراً مماثلاً برفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، في محاولة لدعم تعافي بلد أنهكته الحرب.

في نهاية حزيران/يونيو، وقّع الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً يقضي بتفكيك شبكة العقوبات المفروضة على سوريا. وذكرت وزارة الخزانة الأميركية أن القرار يمنح إعفاءات لـ«كيانات حيوية لتنمية سوريا، وتشغيل حكومتها، وإعادة بناء نسيجها الاجتماعي».[2] وعلى الصعيد المالي، فإن رفع طيف واسع من العقوبات الأميركية المفروضة بين عامَي 2004 و2019 قد يُتيح تحرير الأصول المجمّدة، وينهي الحظر على التعاملات بالدولار، ويعيد ربط المصارف السورية بنظام سويفت العالمي. كما سيتيح لسوريا الوصول بشكل أسهل إلى الأموال والقروض من المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية.[3]

تمثّل القرارات الأميركية والأوروبية واليابانية برفع العقوبات نصراً دبلوماسياً مهماً للسلطات السورية الجديدة، وتُظهر قدرتها على تجاوز الأصول الجهادية لهيئة تحرير الشام، ومعالجة المخاوف الدولية، وإقامة علاقات رسمية مع قوى إقليمية وعالمية بارزة. وعلى نطاق أوسع، تعكس هذه الاستراتيجية الرامية إلى نيل الاعتراف الدولي تصميماً واضحاً من الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع وحلفائه على تثبيت موقع البلاد ضمن محور تقوده الولايات المتحدة، ومُتحالف مع قوى إقليمية مثل تركيا وقطر والسعودية والإمارات، بما يعزّز ترسيخ سيطرتهم على سوريا. وفي هذا السياق، يسعى الحكم الجديد أيضاً إلى اتخاذ خطوات نحو التطبيع مع إسرائيل، إضافة إلى منع أي عودة للنفوذ الإيراني أو لحزب الله، الخصمَين اللدودَين للولايات المتحدة واللذين تنظر إليهما معظم الأنظمة الملكية الخليجية كقوى مهدّدة أو منافسة.

يهدف هذا الاصطفاف الجيوسياسي أيضاً إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الغربية، وفي المقام الأول من الحلفاء الإقليميين مثل الأنظمة الملكية الخليجية وتركيا.[4]

وفي الوقت نفسه، مهّد الطريق لتيسير التبادلات المالية وإعادة دمج الاقتصاد السوري في الأسواق المالية العالمية، بما يعزّز حركة التجارة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات رجال الأعمال في الشتات - وهي جميعها أهداف رئيسية للسلطات الجديدة. وقد أُنشئت

1 عنب بلدي، «بعد رفع العقوبات الأميركية الشرع يدعو إلى الاستثمار في سوريا»، 15 أيار/مايو 2025، https://english.enabbaladi.net/archives/2025/05/after-lifting-us-sanctions-al-sharaa-calls-for-investment-in-syria/

2 وزارة الخزانة الأميركية، «تنفيذ وزارة الخزانة إنهاء الرئيس للعقوبات على سوريا»، 30 حزيران/يونيو 2025، https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0183

3 البنك الإسلامي للتنمية، الذي يضم في عضويته دول منظمة التعاون الإسلامي، أعاد قبول سوريا في منتصف آذار/مارس. قوم البنك بتمويل طيف واسع من المشاريع تشمل البنية التحتية والبرامج الاجتماعية والتنموية والاقتصادية. وفي منتصف نيسان/أبريل 2025، شارك محافظ مصرف سوريا المركزي ووزير المالية في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من عقدين. وفي نهاية نيسان/أبريل، أعلنت السعودية وقطر عن نيّتهما تسوية المتأخّرات المستحقّة على سوريا للبنك الدولي، والبالغة نحو 15 مليون دولار. وستُتيح هذه الخطوة لدمشق استعادة الوصول إلى الدعم المالي والمساعدة الفنية التي يقدّمها البنك، وهما أداتان أساسيتان لإعادة بناء قدرات الدولة والتخطيط الاقتصادي. وفي مطلع حزيران/يونيو، زار وفد من صندوق النقد الدولي سوريا لأول مرة منذ عام 2009، حيث التقى مسؤولين من القطاعين العام والخاص، من بينهم وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي. وفي وقت لاحق من الشهر ذاته، وافق البنك الدولي على منحة بقيمة 146 مليون دولار لدعم إعادة تأهيل قطاع الكهرباء وجهود التعافي الاقتصادي في سوريا.

4 جوزيف ضاهر، «استراتيجية هيئة تحرير الشام لترسيخ سلطتها في سوريا»، حكاية ما انحكت، 28 تموز/يوليو 2025، https://syriauntold.com/2025/07/28/hts-strategy-to-consolidate-its-power-in-syria/

بالفعل عدة مجالس أعمال سورية-أجنبية مشتركة، من بينها مجلس الأعمال السوري-الأميركي،[1] ومجلس الأعمال السوري-الكندي،[2] ومجلس التعاون الاقتصادي السوري-الألماني.[3]

وفي هذا السياق، عملت دمشق على جذب الشركات الإقليمية والدولية للاستثمار في البلاد، ولا سيما في تحديث البنى التحتية وتوليد الإيرادات. فبعد إعلان رفع العقوبات، وقّعت الحكومة السورية عدة مذكرات تفاهم مع شركات إقليمية ودولية (انظر الملحق). فعلى سبيل المثال، عُقد المنتدى الاستثماري السوري-السعودي في دمشق نهاية تموز/يوليو، وأسفر عن تعهدات بقيمة 6.4 مليار دولار ضمن 47 اتفاقية، شملت 2.93 مليار دولار لمشاريع عقارية وبنى تحتية، و1.07 مليار دولار لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[4] وفي المناسبة نفسها، أُعلن عن تأسيس مجلس الأعمال السعودي-السوري. وبعد أسابيع قليلة، أُعلن عن استثمارات إضافية بلغت 14 مليار دولار، من بينها 4 مليارات دولار لتجديد مطار دمشق الدولي بالشراكة مع شركة يو سي سي القابضة القطرية،[5] ومليارَي دولار لإنشاء خط مترو في العاصمة بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للاستثمار الإماراتية.[6] وقد أشاد المبعوث الأميركي الخاص توماس بارّاك بـ«عصر جديد من الازدهار والتجارة»، مُهنّئاً السلطات الجديدة على «هذا الإنجاز الجديد».[7] وفي نهاية آب/أغسطس، زارت وفود من جمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلّين الأتراك سوريا، حيث التقت مسؤولين من هيئة الاستثمار السورية لبحث استثمارات تركية محتملة في مجالات إعادة الإعمار وتطوير العقارات والطاقة.

ومع ذلك، ما تزال أمام سوريا عقبات كبيرة - سياسية على صعيد تحقيق الاستقرار الداخلي، واقتصادية كما يوضح القسم التالي - قبل أن تدخل هذه المشاريع حيّز التنفيذ. كما يقابل تنفيذ العديد من مذكّرات التفاهم والاتفاقيات الاقتصادية المذكورة آنفاً قدر كبير من التشكيك، إذ لم تُقدَّم إلا تفاصيل محدودة أو شبه معدومة بشأن تمويل المشاريع أو جداولها الزمنية. وبالمثل، ما تزال الآليات الكامنة وراء هذه الاتفاقيات - بما في ذلك معايير الاختيار وآليات منح العقود - غير مُعلنة وغالباً ما تفتقر إلى الشفافية.cus-ai

علاوة على ذلك، اتسمت عدة مؤتمرات وصفقات بطابع سياسي أكثر منه اقتصادي. فعلى سبيل المثال، جرى تسريع تنظيم المنتدى الاستثماري السوري-السعودي بالتزامن مع تفاقم أحداث السويداء، ليكون بمثابة إظهار للدعم للسلطات الجديدة في سوريا ولما يُفترض أنه حكم مستقر. ويتمثل الهدف الأساسي من الاستثمارات الخليجية في سوريا في تحقيق الاستقرار السياسي ومنح الشرعية للسلطات الجديدة في دمشق، فيما تأتي العوائد الاقتصادية في مرتبة ثانوية. وفي الاستراتيجية الاقتصادية الراهنة لدول الخليج، لا تُعد سوريا أولوية قصوى. إن تثبيت وشرعنة سلطات الحكم في سوريا يخدم المصالح الوطنية لدول الخليج وأجنداتها الإقليمية التي تروّج لفكرة الاستقرار السلطوي. وبناءً على ذلك، تظل مذكرات التفاهم والاتفاقيات الاقتصادية في معظمها تصريحات رمزية بانتظار التنفيذ العملي الملموس.

وبعبارة أخرى، يشكّل رفع العقوبات الأميركية بارقة أمل للسكّان السوريين، إذ أزال عقبة كُبرى أمام مسار التعافي الاقتصادي. لكن ما تزال عوائق كبيرة تعترض طريق سوريا نحو تعافٍ حقيقي وفعّال.

1 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «الإعلان عن مجلس الأعمال السوري-الأميركي في واشنطن»، 14 حزيران/يونيو 2025، https://sana.sy/en/?p=359431

2 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «انطلاق مجلس الأعمال السوري-الكندي في دمشق»، 3 تموز/يوليو 2025، https://sana.sy/en/?p=362487

3 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «المبعوث الألماني يؤكد دعمه لسوريا»، 18 حزيران/يونيو 2025، https://www.sana.sy/en/?p=360008

4 رويترز، «السعودية تعلن استثمارات بقيمة 6.4 مليار دولار في سوريا»، 24 تموز/يوليو 2025، https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-announces-64-billion-syria-investments-2025-07-24/

5 شركة يو سي سي القابضة القطرية، «سوريا توقّع اتفاقية استثمار أجنبي بقيمة 4 مليارات دولار مع اتحاد تقوده يو سي سي القابضة لإعادة تطوير مطار دمشق الدولي»، 6 آب/أغسطس 2024، https://uccholding.com/media/read/qatar-backs-syrias-economic-revival-with-strategic

6 الجزيرة الإنجليزية، «سوريا توقّع اتفاقيات بنى تحتية بقيمة 14 مليار دولار وتعيد تأهيل مطار دمشق»، 6 آب/أغسطس 2025، https://www.aljazeera.com/news/2025/8/6/syria-signs-14bn-infrastructure-deals-will-revamp-damascus-airport

7 كردستان 24، «السفير الأميركي توم باراك يشيد بعصر جديد من البنية التحتية والدبلوماسية في سوريا»، 6 آب/أغسطس 2024، https://www.kurdistan24.net/en/story/856290/us-ambassador-tom-barrack-hails-new-era-of-infrastructure-and-diplomacy-in-syria

3
التحديات البنيوية أمام التعافي الاقتصادي

رغم خضوع سوريا للعقوبات الأميركية منذ عام 1979، عقب إدراجها على قائمة وزارة الخارجية الأميركية للدول الراعية للإرهاب، فإن «قانون قيصر» - الذي أُقر في ديسمبر/كانون الأول 2019 - كان الأشد أثراً على الاقتصاد السوري، إذ فرض عقوبات على أي محاولة لدعم النظام السابق أو المساهمة في إعادة إعمار البلاد. ويتطلب كل من إقرار القانون أو رفعه، إلى جانب تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب، موافقة رسمية من الكونغرس عبر آلية محددة.[1]

وفي ظل هذه الضبابية، يبقى أي انخراط أوسع مع سوريا من جانب المؤسسات المالية ورجال الأعمال والتجار مرهوناً بتقدّم هذه الآلية. والأهم أن سوريا، حتى في غياب العقوبات، ما تزال تواجه تحديات اقتصادية بنيوية عميقة تُعرقل مسار التعافي وفرص إعادة الإعمار.

ورغم أن الليرة السورية حققت بعض المكاسب المؤقتة في الاستقرار والقيمة منذ مطلع العام، فإن ذلك لم يكن نتيجة تحسّن في الأسس الاقتصادية أو زيادة تدفقات العملات الأجنبية، بل جاء بفعل قرار إداري من مصرف سوريا المركزي يقيّد الوصول إلى الودائع بالليرة السورية.[2] وحتى مع رفع هذه القيود، ستبقى الليرة بعيدة عن تحقيق استقرار حقيقي، ما يُثني المستثمرين الباحثين عن عوائد قصيرة أو متوسطة الأمد، خشية مزيد من التراجع في قيمتها.

إن تدمير القطاعات الإنتاجية السورية - ولا سيما الصناعة والزراعة - إلى جانب العجز التجاري المستمر، يُفاقم الضغوط على الليرة السورية.[3] كما أن استقرار العملة يرتبط بدرجة كبيرة بتطورات الأزمة المالية في لبنان. وفي الوقت نفسه، تواجه الليرة منافسة من الليرة التركية في أجزاء من الشمال الغربي، فيما يواصل الدولار التداول على نطاق واسع في مختلف أنحاء البلاد. وقد تصبح إعادة طرح الليرة كعملة رئيسية خطوة إشكالية إذا عجزت عن الاستقرار. وفي هذا السياق، فإن القرار الأخير لمحافظ مصرف سوريا المركزي، عبد القادر الحصرية، بإعادة تقييم العملة عبر حذف صفرَين وإصدار أوراق نقدية جديدة، لن يعالج نقاط الضعف البنيوية للّيرة السورية. بل إن هذه الخطوة قد تُربك شرائح من السكّان وتثير ديناميات تضخمية جديدة.

وفي الأثناء، ما تزال البنية التحتية وشبكات النقل في سوريا متضررة بشدة. فقد أدّى تدمير الطرق والجسور الرئيسية إلى تقييد حركة السلع وصعوبة الوصول إلى الأسواق،[4] فيما تراكمت الأنقاض في العديد من المناطق الحضرية، مما أعاق المرور وأدّى أحياناً إلى عزل أحياء كاملة.[5] كما تبقى تكاليف الإنتاج، ولا سيما الكهرباء، مرتفعة، في حين تواجه البلاد نقصاً حاداً في السلع الأساسية ومصادر الطاقة. فيما يتعلّق بالكهرباء، فقد أصدرت الحكومة الانتقالية القرار رقم 340 في أواخر آذار/مارس، بخفض سعر الكهرباء المخصّصة للاستخدام الصناعي[6] من 1,900 ليرة سورية للكيلوواط/ساعة إلى 1,500 ليرة،

1 يملك الرئيس الأميركي صلاحية إنهاء العقوبات الصادرة عن السلطة التنفيذية، لكنه لا يستطيع إلغاء تلك التي أقرّها الكونغرس، مثل «قانون قيصر» أو «قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان»، وإن كان بإمكان السلطة التنفيذية تعليقها لفترة قابلة للتجديد مدتها ستة أشهر.

2 بصورة أعمّ، ما تزال حركة رؤوس الأموال محدودة نتيجة الاختلالات التنظيمية في القطاع المصرفي السوري.

3 جوزيف ضاهر، «الجذور العميقة لانهيار الليرة السورية»، برنامج ميدل إيست ديريكشنز: الحرب وما بعد النزاع في سوريا، كانون الأول/ديسمبر 2019 https://cadmus.eui.eu/server/api/core/bitstreams/e2250352-6441-5607-a606-99e1f0b3d6fe/content

4 في عام 2017، صرّح وزير النقل السوري بأن 8,400 كيلومتر من الطرق قد دُمِّرت من أصل 69,000 كيلومتر، إضافة إلى 1,800 كيلومتر من السكك الحديدية من أصل شبكة بطول 2,450 كيلومتراً، فضلاً عن 17 جسراً مستخدماً في السكك الحديدية. ذا سيريا ريبورت، «تدمير معظم قطاع النقل - تصريح رسمي»، 30 أيار/مايو 2017، https://syria-report.com/transport-sector-largely-destroyed---official/

5 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل)، «استعادة الخدمات والبنى التحتية في سوريا: الإمكانية والكيفية»، تموز/يوليو 2022، https://unhabitat.org/sites/default/files/2022/09/infrastructure.pdf

6 إلّا أن السلطات أبقت على تسعيرة 1,600 ليرة سورية للكيلوواط/ساعة للصناعيين العاملين في صهر الحديد والخردة.

مع رسوم إضافية رفعت السعر الفعلي إلى نحو 2,375 ليرة سورية (حوالي 0.16 دولار للكيلوواط/ساعة). مع ذلك، وعلى الرغم من هذا التخفيض، تبقى الكهرباء في سوريا أعلى كلفة بكثير على المُنتجين الصناعيين مقارنة بالدول المجاورة: 0.025 دولار في مصر، 0.095 دولار في الأردن، 0.09 دولار في تركيا، و0.04 دولار في العراق.[1] وفي محاولة إضافية لتقليل تكاليف الكهرباء، أصدر الرئيس الانتقالي أحمد الشرع مرسوماً يُعفي استهلاك الكهرباء من جميع الرسوم المالية والإدارية اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2025، وهي رسوم كانت تبلغ نحو 21.5%. وأوضح وزير المالية محمد يسر برنية أن الإعفاء يشمل الاستهلاك المنزلي والتجاري والصناعي على حد سواء، مُضيفاً أن هذه الخطوة تعكس التزام الدولة بمساعدة الصناعيين على خفض تكاليف الإنتاج وتعزيز قدرتهم التنافسية.[2] وفي آب/أغسطس، أعلنت وزارة الطاقة عن خفض أسعار زيت الوقود بنسبة 14% والغاز بنسبة 23% للاستخدام الصناعي. ومع كلّ ذلك، تبقى كلفة الكهرباء في سوريا أعلى بكثير من مستوياتها في الدول المجاورة.

تعرّض أكثر من 50% من البنية التحتية الكهربائية في سوريا لدمار كلّي أو جزئي، فيما قدّرت وزارة الطاقة تكاليف إعادة الإعمار بنحو 5.5 مليارات دولار. وتراجعت القدرة الإنتاجية من 8,500 ميغاواط عام 2011 إلى نحو 3,500 ميغاواط اليوم.[3] ولضمان تغذية كهربائية على مدار 24 ساعة في عموم البلاد، تحتاج سوريا إلى نحو 6,500 ميغاواط، بينما لا يتجاوز الإنتاج الحالي 1,700 ميغاواط. وفي حال توفّرت إمدادات وقود مثالية،[4] قد يرتفع الإنتاج إلى 4,000 ميغاواط. مع ذلك، انخفض متوسط التغذية اليومية إلى أقل من أربع ساعات في معظم المحافظات السورية، فيما لا تحصل بعض المناطق الريفية على أي كهرباء تقريباً. تُعد الكهرباء الميسّرة شرطاً أساسياً لأي أفق للتعافي الاقتصادي. وفي مطلع آب/أغسطس، أعلن صندوق قطر للتنمية عن إطلاق المرحلة الثانية من دعم الطاقة، عبر توريد 3.4 ملايين متر مكعب من الغاز من أذربيجان إلى حلب عبر الأراضي التركية - خطوة يُتوقّع أن تولّد نحو 800 ميغاواط، تبقى بعيدة عن تلبية الحاجة الكاملة، لكنها تمثّل تقدّماً إلى الأمام.[5]

كذلك، تواجه سوريا نقصاً حاداً في اليد العاملة المؤهَّلة، من دون مؤشرات واضحة على عودة الأيدي العاملة الماهرة في المدى القريب. ويحول دون عودتهم غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع القدرة الشرائية. وفي المقابل، يعتمد جزء كبير من المجتمع على تحويلات مالية من الأقارب في الخارج تُقدَّر بأكثر من 4 مليارات دولار سنوياً، أي ما يُقارب 23% من الناتج المحلّي الإجمالي.[6]

يُشكّل القطاع الخاص، الذي تزيد نسبة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ذات القدرات المحدودة فيه على 95%، قاعدة ما تزال بحاجة ماسّة إلى التحديث وإعادة البناء بعد أكثر من 13 عاماً من الحرب والدمار.[7] غير أن سياسة الحكومة السورية القائمة على تسريع تحرير التجارة تهدّد بقاء هذا القطاع. ففي أواخر كانون الثاني/يناير 2025، خفّضت دمشق الرسوم الجمركية على أكثر من 260 منتجاً تركياً. وبلغت الصادرات التركية إلى سوريا مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025، بزيادة 47% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، بحسب وزارة التجارة التركية.[8] كما اتفق المسؤولون السوريون والأتراك على استئناف المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة السورية-التركية الموقّعة عام 2005 والمعلّقة منذ 2011، مع خطط لشراكة اقتصادية أوسع.[9] لكن هذه الخطوة تُعرّض الإنتاج المحلّي السوري، ولا

1 هاشتاغ سوريا، «الأعلى في المنطقة: ارتفاع أسعار الكهرباء الصناعية 'يقتل' تنافسية المنتجات السورية»، 29 حزيران/يونيو 2025، https://www.hashtagsyria.com/investigations/2025/6/29/الأعلى-في-المنطقة-ارتفاع-أسعار-الكهرباء-الصناعية-يقتل-تنافسية

2 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «برنية: مرسوم يُعفي المستهلكين المنزليين والتجاريين والصناعيين للكهرباء من الرسوم»، 19 آب/أغسطس 2025، https://archive.sana.sy/?p=2264167

3 سيان وارد، «الشلل: لماذا يعتمد مستقبل سوريا يعتمد على قطاع الطاقة»، العربي الجديد، 9 حزيران/يونيو 2025. https://www.newarab.com/analysis/gridlocked-why-syrias-future-hinges-its-energy-sector

4 سوريا تحتاج إلى 23 مليون متر مكعب من الغاز و5,000 طن من مازوت يومياً للحفاظ على استقرار إنتاج الكهرباء. (الحل نت، «الأردن وسوريا تجريان محادثات لتزويد دمشق بالكهرباء»، سيريان أوبزرفر، 3 تموز/يوليو 2025، https://syrianobserver.com/society/jordan-and-syria-hold-talks-to-supply-damascus-with-electricity.html

5 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «صندوق قطر للتنمية: دعم الكهرباء في سوريا استمرار لجهودنا في دعم أشقائنا السوريين»، 1 آب/أغسطس 2025، https://sana.sy/en/?p=366936

6 زينب دعوى، «التحويلات المالية: اقتصاد البقاء» يعزز الهشاشة والاعتماد»، عنب بلدي، 17 نيسان/أبريل 2025، https://english.enabbaladi.net/archives/2025/04/remittances-survival-economy-enhances-vulnerability-and-dependency/

7 قبل عام 2011، ساهمت المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا، بينما ظلّت تساهم بنحو 40% في عام 2023، وذلك بحسب تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «خمسة أسباب تجعل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مهمة لتعافي الاقتصاد السوري والتنمية الاجتماعية»، 27 حزيران/يونيو 2023، https://www.undp.org/arab-states/stories/five-reasons-why-msmes-are-important-syrias-economic-recovery-and-social-development

8 ليفانت 24، «تركيا تتطلع إلى اندماج اقتصادي مع سوريا»، 8 حزيران/يونيو 2025، https://x.com/levant_24_/status/1931585540429664548?s=43&t=ydgmlxOXKZCRcXLuzc9pbg

9 رويترز، «تركيا تعلن اتفاقها مع سوريا على إعادة تقييم الرسوم الجمركية لبعض المنتجات»، 24 كانون الثاني/يناير 2025،

سيما الصناعة والزراعة، لمخاطر أكبر، إذ تُكافح الصناعات المحلّية لمجاراة الواردات التركية. وكانت اتفاقية 2005 قد وجَّهت في السابق ضربة قاسية للصناعة السورية وأدّت إلى إغلاق العديد من المصانع، خاصة في ضواحي حلب ودمشق.

كما أن موارد الدولة محدودة للغاية،[10] ما يقيّد قدرتها على الاستثمار في الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، يُرجَّح أن تؤدي الإصلاحات التي أعلنتها وزارة المالية في منتصف تموز/يوليو، والهادفة إلى إنشاء نظام ضريبي جديد يدخل حيّز التنفيذ مطلع 2026، إلى تقليص الإيرادات. فاعتماد هيكل ضريبي موحّد وغير تصنيفي، يقوم على فرض ضريبة شركات واحدة تُطبَّق بالتساوي على جميع الكيانات التجارية بغضّ النظر عن حجمها، سيُضعف الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة الإيرادات، ويُعدّ في جوهره غير مُنصف.[11]

في الوقت نفسه، يميل التوجّه السياسي-الاقتصادي للسلطات الجديدة بصورة متزايدة نحو نموذج تجاري قائم على تحقيق أرباح سريعة، على حساب القطاعات الإنتاجية في سوريا. ويتجلّى ذلك في طبيعة الوعود الاستثمارية المُقدّمة إلى سوريا، وفي تركيز دمشق على جذب رؤوس الأموال إلى قطاعات السياحة والعقارات والخدمات المالية - وهي قطاعات سريعة العائد - بدلاً من تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات إنتاجية مثل الصناعة والزراعة. فعلى سبيل المثال، قدّمت محافظة دمشق لرجال الأعمال السعوديين، خلال المنتدى الاستثماري السوري-السعودي الذي عُقد في دمشق أواخر تموز/يوليو، ملفاً متكاملاً بفرص استثمارية تُقدّر بنحو 15.3 مليار دولار موزّعة على ست مناطق عقارية منظّمة. وتشمل هذه المشاريع منح مساحات واسعة من الأراضي للمستثمرين الخواص مقابل مشاركتهم في عملية إعادة الإعمار، في إطار شراكات بين القطاعَين العام والخاص أو عبر نموذج البناء-التشغيل-النقل.[12] وتضم بعض هذه المخططات العقارية مشاريع مثيرة للجدل مثل مدينتَي ماروتا وباسيليا. وفي جوانب كثيرة، تشبه هذه المبادرات تلك التي روّج لها النظام السوري السابق قبل 2011 لاستقطاب الاستثمارات الخليجية في مشاريع عقارية ضخمة.

يبقى تحسين الوصول إلى موارد الطاقة - النفط والغاز - ضرورة ملحّة. فقبل سقوط نظام الأسد، كانت إيران تزوّد سوريا بجزء كبير من احتياجاتها النفطية، غير أن هذا الدعم توقّف منذ ذلك الحين. مع ذلك، شهد قطاع النفط السوري بعض التحسّنات المحدودة، ولا سيما بفضل زيادة الإمدادات من روسيا منذ مطلع 2025. ولا يُعرف الحجم الدقيق لهذه الشحنات، لكن يبدو أن موسكو تعمل تدريجياً على سد الفجوة التي خلّفها توقف الإمدادات الإيرانية. وفي الوقت نفسه، برزت تركيا خلال العام الماضي كمصدّر رئيسي للغاز النفطي المُسال إلى سوريا.[13]

تقع الموارد النفطية الرئيسية في سوريا في شمال شرق البلاد، الخاضع حالياً لسيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بقيادة الأكراد. وفي آذار/مارس، أُبرم اتفاق بين الرئاسة السورية والإدارة الذاتية أعاد جزئياً وصول دمشق إلى هذه الموارد. مع ذلك، استمر تراجع إنتاج النفط والغاز الطبيعي في سوريا بشكل حاد منذ 2011. فقد انخفض إنتاج النفط من 385 ألف برميل يومياً في 2010 إلى ما بين 90 و110 آلاف برميل يومياً في مطلع 2025، وهو أقل بكثير من الطلب المحلّي[14] المُقدّر بـ163 ألف برميل يومياً في 2024 (مقارنة بـ305 آلاف برميل يومياً في 2010). وحتى أواخر حزيران/يونيو، كانت حقول النفط السورية قادرة على إنتاج ما يصل إلى 200 ألف برميل يومياً، لكنها لم تكن تعمل بكامل طاقتها بسبب تضرّر خطوط الأنابيب والمصافي، وفقاً لوزير الطاقة محمد البشير. ولا يزال العمل مستمراً لإصلاح بعض خطوط الأنابيب المحلية، فيما أُعيد تشغيل خط النقل بين حمص وحماة في 17 حزيران/يونيو بعد توقف دام 14 عاماً. أما المصفاتان الرئيسيتان في البلاد - بانياس (120 ألف برميل يومياً) وحمص (110 آلاف برميل يومياً)- فتبلغ طاقتهما الإجمالية نحو 230 ألف برميل يومياً، لكنهما كانتا تعملان عند حدود 70 ألف برميل يومياً فقط بحلول نهاية 2024.[15]

---

https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-says-it-syria-agreed-reevaluate-tariffs-some-products-2025-01-24/

10 قبل سقوط نظام الأسد، بلغ مشروع موازنة عام 2025 نحو 52.6 تريليون ليرة سورية (ما يعادل 3.9 مليارات دولار)، في حين بلغت موازنة عام 2023 نحو 35.5 تريليون ليرة سورية (أي ما يعادل 3.1 مليارات دولار).

11 زينب دعوى، «تعرف إلى النظام الضريبي الجديد في سوريا»، عنب بلدي (النسخة الإنجليزية)، 16 تموز/يوليو 2025، https://english.enabbaladi.net/archives/2025/07/get-to-know-syrias-new-income-tax-system/

12 ذا سيريا ريبورت، «سوريا تخطط لبناء مدينة إدارية جديدة، وتعرض للمستثمرين مناطق عقارية مميّزة في دمشق»، 29 تموز/يوليو 2025، https://syria-report.com/syria-plans-to-build-new-administrative-city-offers-investors-prime-real-estate-areas-in-damascus/

13 المصدر السابق.

14 عنب بلدي (النسخة الإنجليزية)، «النفط والغاز يتدفقان ببطء إلى سوريا»، 9 نيسان/أبريل 2025، https://english.enabbaladi.net/archives/2025/04/oil-and-gas-slowly-flowing-into-syria/

15 لورين هولتماير وروبرت بيركنز، «مربع التحقُّق: ترامب يرفع العقوبات عن سوريا، فاتحاً الباب أمام إحياء قطاع النفط»، إس آند بي غلوبال، 1 تموز/يوليو 2025.

ولزيادة الإنتاج الوطني وتحسين البنية التحتية النفطية، سعت دمشق إلى إحياء الاتفاقيات السابقة وجذب مستثمرين جدد. ودعت الحكومة السورية، على وجه الخصوص، شركة تاتنفت الروسية إلى استئناف عملياتها. وكانت تاتنفت، التي تملك حقوق استكشاف وإنتاج في شرق سوريا، قد وقّعت في آذار/مارس 2005 اتفاقية لتقاسم الإنتاج تتعلق بالبلوك 27، وهي مساحة تبلغ 1,900 كيلومتر مربّع قرب الحدود العراقية، مجاورة للحقول التي طوّرتها شركتا الفرات للنفط ودير الزور للنفط. وبحلول مطلع 2010، كانت تاتنفت قد استثمرت نحو 50 مليون دولار في المسوحات الزلزالية وعمليات الاستكشاف، ما أدّى إلى اكتشاف قرابة 38.2 مليون برميل من النفط القابل للاستخراج في حقل كشمة الجنوبي. غير أنّ العمليات توقفت بعد عام 2012 بسبب النزاع.[16] وفي الوقت نفسه، تسعى شركة غلف ساندز بتروليوم البريطانية أيضاً إلى العودة إلى سوريا، حيث كانت تُدير سابقاً البلوك 26 في الشمال الشرقي بالشراكة مع مجموعة سينوكيم الصينية.[17] وفي منتصف تموز/يوليو، رحّبت دمشق بعدد من الشركات الأميركية - منها بيكر هيوز وهنت إنرجي وأرجنت للغاز الطبيعي المُسال - التي أعربت عن اهتمامها بتطوير قطاع الطاقة والاستثمار فيه.[18]

لقد أسهم رفع العقوبات المستمر في تحسين وصول سوريا إلى موارد النفط، ودعم الجهود المبذولة لاستعادة قدرات المصافي وزيادة الإنتاج الوطني. مع ذلك، تبقى التحديات الاقتصادية البنيوية كبيرة أمام السلطات الجديدة، فيما لا تزال التساؤلات مطروحة بشأن توجُّهها الاقتصادي الأشمل.

https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/news-research/latest-news/crude-oil/070125-factbox-trump-lifts-syria-sanctions-opening-door-to-oil-sector-revival

16 ذا سيريا ريبورت، «سوريا تدعو شركة نفط روسية لاستئناف عملياتها»، 24 حزيران/يونيو 2025، https://syria-report.com/syria-invites-russian-oil-company-to-resume-operations/

17 أرغوس ميديا، «شركة غلف ساندز بتروليوم البريطانية تتطلع للعودة إلى قطاع الاستكشاف والإنتاج في سوريا»، 19 شباط/فبراير 2025، https://www.argusmedia.com/en/news-and-insights/latest-market-news/2659370-uk-gulfsands-petroleum-eyes-return-to-syria-s-upstream

18 تيمور أزهري، «حصري: شركات أميركية تضع خطة رئيسية لقطاع الطاقة في سوريا بعد رفع ترامب للعقوبات»، رويترز، 18 تموز/يوليو 2025، https://www.reuters.com/sustainability/boards-policy-regulation/us-firms-develop-syria-energy-masterplan-after-trump-lifts-sanctions-2025-07-18/

4

التوجّه الاقتصادي والحكومي لدى السلطات الجديدة

منذ سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، تبنّت السلطات الجديدة في سوريا توجُّهاً اقتصادياً يقوم على ديناميات السوق الحر والإجراءات التقشّفية. ويُعد هذا المسار محفوفاً بالمخاطر في بلد يفتقر إلى الاستقرار السياسي ويعيش أكثر من 90% من سكّانه تحت خط الفقر. وقد سبقتها إلى مسارات مُشابهة دول أخرى خارجة من النزاع في المنطقة، مثل لبنان والعراق. فأزمة لبنان المالية عام 2019، على سبيل المثال، تجد جذورها في بُنية الاقتصاد السياسي منذ انتهاء الحرب الأهلية، حيث أولت الحكومات المتعاقبة أولوية للاندماج الأعمق في الاقتصاد العالمي وتعزيز نمو القطاع الخاص. غير أن هذا النموذج رسّخ السمات التقليدية للاقتصاد اللبناني: الاعتماد على التمويل والعقارات والخدمات، بالتوازي مع تفاقم التفاوتات الاجتماعية والمناطقية. كما أدّى الطابع المالي المفرط للنظام وتهميش الزراعة والصناعة إلى تعميق هذه الانقسامات، فيما كان الرابح الأكبر من هذه السياسات النُخب الاقتصادية والسياسية للطوائف، من خلال خطط الخصخصة وتوزيع عقود الدولة على أُسس زبائنية.[1] أما في العراق، فبعد الاحتلال الأميركي-البريطاني، أقدمت سلطة التحالف على خصخصة جزء واسع من الاقتصاد وتسليمه إلى الشركات الأجنبية تحت شعار إعادة الإعمار. شمل ذلك نحو 200 شركة وطنية، من بينها السكك الحديدية والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي (التي دمّرتها قوات التحالف)، فضلاً عن التلفزيون والإذاعة والمستشفيات (التي كانت مجانية سابقاً) والاتصالات والمطارات. وقد واصلت الحكومات العراقية المتعاقبة النهج نفسه، لتُرسّخ مسار الخصخصة السريعة وتحرير السوق، مقترناً بتفشّي الفساد والزبائنية والمحسوبية، ما خلّف آثاراً مدمِّرة على المجتمع العراقي ما تزال قائمة حتى اليوم، على الرغم من العوائد النفطية.[2]

يُلاحَظ توجّه مماثل اليوم في تصريحات وقرارات المسؤولين السوريين. فقد أعلن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السابق عبد العزيز عبد الحنان في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2024: «سننتقل من اقتصاد اشتراكي... إلى اقتصاد السوق الحر»، مُشدّداً على أن «القطاع الخاص... سيكون شريكاً فاعلاً ومُساهماً في بناء الاقتصاد السوري».[3] وبالمثل، صرّح وزير الخارجية أسعد الشيباني في مقابلة مع صحيفة فايننشال تايمز قبيل زيارته في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس في كانون الثاني/يناير 2025، بأن الحُكّام الجُدد يخططون لخصخصة الموانئ والمصانع المملوكة للدولة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز التجارة الدولية.[4] وأضاف أن الحكومة «ستدرس إقامة شراكات بين القطاعَين العام والخاص لتشجيع الاستثمار في المطارات والسكك الحديدية والطرق». يُمثّل العقد الأخير الذي وُقّع بين الحكومة السورية وائتلاف دولي تقوده قطر، ويضم شركة يو سي سي في قطاع الطاقة، نموذجاً للخصخصة الكاملة وفق صيغة البناء-التملُّك-التشغيل. في هذا النموذج، تقوم شركة خاصة ببناء المشروع وتشغيله مع الاحتفاظ بملكيته إلى أجل غير مُسمّى، ما يعني أن السيطرة على الخدمات العامة أو أصول البنية التحتية تنتقل بشكل دائم من

1 جوزيف ضاهر، «لبنان: كيف قاد الاقتصاد السياسي لما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة»، المعهد الجامعي الأوروبي، برنامج ميدل إيست ديريكشنز، 12 كانون الثاني/يناير 2022،
https://cadmus.eui.eu/server/api/core/bitstreams/ca8c7b69-2e66-53e3-9398-d3294514a46f/content

2 ليلي هامورتزيادو وبولنت غوكاي، «أمن العراق 2003-2019: الموت والتدمير النيوليبرالي بامتياز»، أوبن ديموكراسي، 7 كانون الثاني/يناير 2020،
https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/iraqs-security-2003-2019-death-and-neoliberal-destruction-par-excellence/

3 اتحاد غرف تجارة سورية، فيسبوك، 18 كانون الأول/ديسمبر 2024،
https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=614392451151711&id=100077428834902&rdid=r0dhdS1n82LXo43b

4 فاينانشال تايمز، «سوريا ستفكك الاشتراكية الموروثة من عهد الأسد، يقول وزير الخارجية»، كانون الثاني/يناير 2025،
https://www.ft.com/content/43746784-4e14-4c70-a6be-1aa849cd66ee

الدولة إلى القطاع الخاص. وعلى نطاق أوسع، عقد الشرع ووزراؤه لقاءات عديدة مع رجال أعمال سوريين، من الداخل والمهجر، قدّموا خلالها رؤيتهم الاقتصادية وطرحوا مطالبهم، في محاولة من الحكومة لضمان تأييدهم ومواءمة السياسات مع مصالحهم

أما في ما يخصّ إجراءات التقشّف، فقد اتُخذت جملة من القرارات لتخفيف العبء عن الموازنة العامة. إذ رُفع سعر الخبز المدعوم من 400 ليرة سورية (1,100 غرام) إلى 4,000 ليرة، بعد أن خُفِّض الوزن من 1,500 غرام إلى 1,200 غرام. وبعد أسابيع قليلة، صرّح وزير الكهرباء عمر شقروق في مقابلة مع موقع سيريا ريبورت (تقرير سوريا) في كانون الثاني/يناير 2025 بأن دعم الكهرباء سيُخفّض أو يُلغى تدريجياً لأن «الأسعار الحالية منخفضة جداً، أدنى بكثير من كلفتها»، مُضيفاً أن ذلك «سيجري فقط بشكل تدريجي، وبالتوازي مع تحسّن متوسّط الدخل».[1] وفي الوقت نفسه، شهد سعر أسطوانة الغاز المنزلي المدعوم ارتفاعاً حاداً، ليصل في أيار/مايو إلى 129,800 ليرة (نحو 11.8 دولار)، مقارنة بـ25,000 ليرة (2.1 دولار) في كانون الأول/ديسمبر 2024، وهو تغيّر انعكس بقوة على معيشة الأُسر السورية.[2]

على نطاق أوسع، أوقفت الحكومة دعم المحروقات في كانون الأول/ديسمبر 2024، ما رفع كلفة الإنتاج في القطاعَين الزراعي والصناعي معاً.[3] كما باتت أسعار المشتقّات النفطية محدَّدة بالدولار، ما يجعلها عرضة بشكل مباشر لتقلّبات سعر صرف الليرة السورية.

إلى جانب ذلك، أعلنت السلطات الجديدة مطلع العام عن إقالة ما بين رُبع وثُلث القوى العاملة في الدولة، مُستهدفةً موظّفين يُزعم أنهم يتقاضون رواتب من دون القيام بعمل فعلي. ولم تُنشر أي أرقام رسمية حول العدد الإجمالي للمُسرَّحين، فيما أُحيل بعضهم إلى إجازة مدفوعة الأجر لثلاثة أشهر بانتظار مراجعة مهامهم. أثار هذا القرار موجة احتجاجات من الموظّفين المُسرَّحين أو الموقوفين في أنحاء البلاد خلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.[4] إلا أن المجازر الطائفية في المناطق الساحلية وما تبعها من هجمات على المجتمعات الدرزية أضعفت هذه الحركة الاحتجاجية بشدة، وسط مخاوف من ردود عنيفة مُحتملة من جماعات مسلّحة موالية للسلطة الجديدة.

وبعد أشهر من الانتظار، رفعت السلطات الجديدة أخيراً رواتب موظّفي الدولة والمتقاعدين بنسبة 200%، محدِّدة الحد الأدنى للأجور عند 750,000 ليرة سورية شهرياً (نحو 68 دولار وفق السعر الرسمي البالغ 11,000 ليرة للدولار)، بدءاً من نهاية تموز/يوليو.[5] ويُعد هذا القرار خطوة في الاتجاه الصحيح، رغم غياب الشفافية بشأن كيفية تمويل هذه الزيادة.[6]

غير أن هذه الزيادة في الأجور سرعان ما تآكلت بفعل التضخُّم. فمنذ عام 2011، تشهد سوريا تضخُّماً مفرطاً بمعدل وسطي يتجاوز 50% سنوياً. وقد قفز مؤشّر أسعار المستهلك من خط أساس قدره 100 عام 2010 إلى نحو 20,000 مع نهاية 2024، أي بزيادة تُعادل مئتَي ضِعف.[7] معظم السكّان، سواء في القطاع العام أو الخاص، عاجزون عن تلبية احتياجاتهم الشهرية برواتبهم. ووفق تقديرات صحيفة قاسيون في نهاية حزيران/يونيو 2025، فقد بلغت الكلفة المعيشية الدنيا لأُسرة سورية من خمسة أفراد في دمشق نحو 9 ملايين ليرة سورية (قرابة 818 دولار).[8] في هذا السياق، يبقى قرار الحكومة برفع الأجور

1 ذا سيريا ريبورت، «وزير الكهرباء السوري: سفن الكهرباء التركية والقطرية غير متوقعة في أي وقت قريب»، 29 كانون الثاني/يناير 2025، https://syria-report.com/turkish-and-qatari-electricity-ships-not-expected-anytime-soon-minister-of-electricity/

2 اقتصاد، «توحيد تسعيرة أسطوانات الغاز المنزلي في جميع المحافظات»، 21 أيار/مايو 2025، https://www.eqtsad.net/news/article/39596/

3 تقرير الانعدام الغذائي العالمي 2025، الاستعراضات الإقليمية والقطرية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «الجمهورية العربية السورية»، 2025، https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC2025-country-SY.pdf

4 هارون الأسود وأليكس ماكدونالد، «عمّال سوريون مفصولون ينظمون احتجاجات في أنحاء البلاد مع استهداف الحكومة للقطاع العام»، ميدل إيست آي، 7 آذار/مارس 2025، https://www.middleeasteye.net/news/syria-sacked-workers-stage-protest-jobs-back

5 وكالة الأنباء السورية ﷺسانا، «الشرع يصدر مرسوماً يزيد رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين ﷺ200»، 22 حزيران/يونيو 2025، https://sana.sy/presidency/2235054/

6 لم يوضح وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، آلية تمويل الكلفة السنوية لزيادة الأجور الأخيرة، والتي تُقدَّر بما بين 1.2 و1.3 مليار دولار. وكان برنية قد صرّح في أيار/مايو بأن قطر ستساعد في دفع بعض رواتب القطاع العام بما يصل إلى 29 مليون دولار شهرياً لمدة ثلاثة أشهر، لتغطية أجور قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية ومعاشات التقاعد غير العسكرية. كما أكدت المملكة العربية السعودية أنها ستساهم في التمويل. (الشرق الأوسط، «سوريا تعلن زيادة ﷺ200 على أجور ومعاشات موظفي القطاع العام»، 22 حزيران/يونيو 2025، https://english.aawsat.com/arab-world/5157197-syria-announces-200-percent-public-sector-wage-pension-increase)

7 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «أثر النزاع في سوريا»، شباط/فبراير 2025، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-02/undp-sy-seia-final-24022025_compressed.pdf

8 قاسيون، «بعد الزيادة: الحد الأدنى للأجور يغطي يومين ونصف من الحد الأدنى لمعيشة أسرة»، 29 حزيران/يونيو 2025، https://kassioun.org/economic/item/83656-2025-06-29-18-08-05

غير كافٍ لتخفيف معاناة السكّان أو مواجهة الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة.

وهذا ما يفسّر أيضاً استنكار المعلّمين لقرار وزارة التربية في تموز/يوليو بخفض الرواتب في إدلب من 150 إلى 90 دولار شهرياً، واعتباره قراراً «مُجحفاً»، ما أشعل موجة من التظاهرات.[9] وقد برّر وزير التربية، محمد عبد الرحمن تركو، القرار باعتباره خطوة لتحقيق المساواة بين الكوادر التدريسية في مختلف المحافظات، مشيراً إلى أنه جرى بالتنسيق مع وزارة المالية.[10]

في الوقت نفسه، تواجه سوريا واحدة من أشد أزمات الغذاء في العقود الأخيرة، إذ أثّر الجفاف غير المسبوق بقوّة على حصاد القمح المحلّي، الذي يُعدّ الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي في البلاد. ولم تتعامل الحكومة بعد مع المشكلة بكامل تعقيداتها. ففي منتصف حزيران/يونيو، قدّمت حافزاً مالياً لمُزارعي القمح عبر منح مكافأة إضافية قدرها 130 دولاراً للطن إلى سعر الشراء الرسمي المحدَّد من وزارة الاقتصاد والصناعة.[11] وبذلك ارتفع سعر الشراء إلى 450 دولاراً للطن - أعلى من السعر الذي قدّمته الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والبالغ 420 دولار - في محاولة لتأمين كمّيات أكبر من القمح. وفي مطلع تموز/يوليو، أعلنت المؤسسة السورية للحبوب جمع أكثر من 291 ألف طن من القمح عبر مراكزها منذ بدء التسليم في حزيران/يونيو،[12] فيما أعلنت سلطات الإدارة الذاتية شراء 254 ألف طن حتى 27 حزيران/يونيو.[13] بالمُحصِّلة، تُشير هذه الأرقام إلى إنتاج وطني يقارب 545 ألف طن حتى الآن، مع استمرار عملية الجمع.[14] وقدّرت وزارة الزراعة أن يصل محصول هذا العام إلى 772,838 طناً، أي أعلى بقليل من أدنى مستوى تاريخي سُجّل عام 1966 عند 559 ألف طن. واستعداداً للنقص، أبرمت دمشق عدة اتفاقيات لاستيراد القمح، من بينها مع روسيا، كما تلقّت تبرُّعاً من العراق مقداره 200 ألف طن.[15] غير أن وزارة الزراعة، بحسب موقع سيريا ريبورت، تفكّر في التخلّي عن دعم زراعة القمح في المستقبل.[16] ويعاني هذا القطاع أصلاً من ضغوط متزايدة، إذ تضاعفت أسعار الأسمدة ثلاث مرات منذ 2023، ما رفع تكاليف الإنتاج، وقلّص قدرة المزارعين على الحصول على المُدخلات، وأدّى إلى مزيد من تراجع الغلال.[17] وعلى نطاق أوسع، لا توجد خطة طويلة الأمد لدعم الزراعة في المستقبل القريب.[18] وإذا استمر الوضع على حاله واستمر التقاعس، فمن المرجّح أن يترك عدد أكبر من المزارعين والفلّاحين أراضيهم لعجزهم عن تحمّل كلفة الإنتاج، الأمر الذي سيزيد اعتماد سوريا على الفاعلين الخارجيين لتأمين واردات غذائية أساسية، ويُضعف أكثر فأكثر أي إمكانية لإعادة بناء السيادة الغذائية، ويرفع أسعار السوق، بما في ذلك أسعار الخبز.

بالتوازي مع هذا التوجّه النيوليبرالي وأجندة التقشّف، اتخذت السلطات السورية الجديدة خطوات لترسيخ سيطرتها على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كما فعلت مع مؤسسات الدولة.[19] فأعادت هيكلة غرف

9 من اللافت أن الحد الأدنى للأجور في الشمال الغربي يختلف، إذ يبلغ 100 دولار، مقارنة بـ68 دولاراً في المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لحكومة النظام السابق. ولهذا السبب استثنى قرار رفع الرواتب، المرسوم رقم 102، الموظّفين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومؤسسات القطاع العام، وجميع الوحدات الإدارية الخاضعة لأحكام قانون العاملين الأساسي رقم 53 لعام 2021، الصادر عن حكومة الإنقاذ السورية التي كانت تُدير إدلب قبل أن تتسلّم السلطة في دمشق. ذا سيريا ريبورت، «المرسوم الرئاسي رقم 102 لعام 2025 بزيادة رواتب موظفي الدولة بنسبة 200»، 23 حزيران/يونيو 2025، https://syria-report.com/presidential-decree-no-102-of-the-year-2025/

10 أغيد أبو زيد، «احتجاجاً على قرار الوزير، معلّمو إدلب ينظمون وقفة ما القصة؟»، الحل نت، 5 تموز/يوليو 2025، https://7al.net/2025/07/05/احتجاجا-على-قرار-الوزير-معلمو-إدلب-ينظ/aghiad-a/syria

11 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «مرسوم رئاسي يمنح الفلاحين الذين يسلّمون محصول القمح إلى المؤسسة السورية للحبوب مكافأة حافز قدرها 130 دولاراً عن كل طن»، 11 حزيران/يونيو 2025، https://sana.sy/en/?p=359137

12 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «المؤسسة السورية للحبوب تؤكّد استلام أكثر من 290 ألف طن من القمح»، 2 تموز/يوليو 2025، https://sana.sy/en/?p=362344

13 وكالة نورث برس، «احتياطي القمح يؤمّن الإمدادات الغذائية في شمال شرق سوريا لمدة عامين - الإدارة الذاتية»، 29 حزيران/يونيو 2025، https://npasyria.com/en/126829/

14 بحلول منتصف آب/أغسطس 2025، لم تكن الحكومة الجديدة قد اشترت سوى 373,500 طن من القمح من المزارعين المحلّيين في هذا الموسم، بحسب وكالة رويترز. انظر: سارة السعفي ومها الدحان، «جفاف تاريخي ونقص القمح يختبران القيادة السورية الجديدة»، رويترز، 18 آب/أغسطس 2025، https://www.reuters.com/world/middle-east/historic-drought-wheat-shortage-test-syrias-new-leadership-2025-08-18/

15 ذا سيريا ريبورت، «محصول القمح في أدنى مستوياته التاريخية»، 24 حزيران/يونيو 2025، https://syria-report.com/wheat-crop-at-a-historic-low/

16 ذا سيريا ريبورت، «الجفاف الحاد وعدم اليقين في الاستيراد يفاقمان أزمة القمح في سوريا»، 28 أيار/مايو 2025، https://syria-report.com/facing-severe-drought-and-import-uncertainty-syrias-wheat-crisis-deepens/

17 تقرير الانعدام الغذائي العالمي 2025، الاستعراضات الإقليمية والقطرية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «الجمهورية العربية السورية»، 2025، https://www.fsinplatform.org/sites/default/files/resources/files/GRFC2025-country-SY.pdf

18 على سبيل المثال: إيمانويل حدّاد، «في مواجهة الجفاف، فلّاحون يعملون على إعادة إخضرار سوريا»، لوريان لو جور، 5 آب/أغسطس 2025، https://www.lorientlejour.com/article/1471787/face-a-la-secheresse-ces-paysans-qui-veulent-reverdir-la-syrie.html

19 جوزيف ضاهر، «ثلاثة شروط أساسية لعملية إعادة الإعمار في سوريا»، مؤسسة كارنيغي، 8 أيار/مايو 2025، https://carnegieendowment.org/research/2025/05/three-requisites-for-syrias-reconstruction-process?lang=en&center=middle-east

التجارة، مُستبدلةً معظم الأعضاء بمُعيّنين من قِبَلها، وقلّصت مجالس الإدارة في الغرف الكبرى، بما في ذلك دمشق وريف دمشق وحلب وحمص. كما يُعرف بعض الأعضاء الجُدد بارتباطهم الوثيق بهيئة تحرير الشام، مثل علاء العلي،[20] الرئيس السابق لغرفة تجارة وصناعة إدلب، والذي عُيّن الآن رئيساً لاتحاد غرف التجارة السورية. فيما ينتمي آخرون إلى صفوف رجال الأعمال البارزين قبل 2011، مثل عصام غريواتي، نجل زهير غريواتي مؤسّس مجموعة غريواتي، والذي يشغل اليوم منصب رئيس المجلس. وفي مطلع تموز/يوليو، أصدر وزير الاقتصاد والصناعة مرسومَين بتعيين أعضاء في غرف صناعة دمشق وريفها وحلب.[21]

علاوة على ذلك، برز شقيق الرئيس الانتقالي، حازم الشرع، كشخصية محورية في الشؤون الاقتصادية وإدارة علاقات النُخب التجارية. وقد رافق أحمد الشرع في أولى زياراته الخارجية إلى السعودية وتركيا. وكشفت تحقيقات حديثة لوكالة رويترز أنّ حازم الشرع، بالتنسيق مع لجنة صغيرة، يُشرف على إعادة تشكيل الاقتصاد السوري عبر استحواذات سرّية على شركات كانت مملوكة لرجال أعمال مقرّبين من نظام الأسد السابق.[22]

يُبرز ذلك فشل الحكم الجديد في إرساء إطار لعدالة انتقالية شاملة وطويلة الأمد، يهدف إلى محاسبة الأفراد والجماعات على الجرائم الحربية والاقتصادية. فلم يُطلق أي مسار موثوق للعدالة الانتقالية بغرض استرداد أصول الدولة أو محاكمة رجال الأعمال المُرتبطين بالنظام السابق والمتورّطين في جرائم مالية واقتصادية كُبرى. بل على العكس، حصلت شخصيات بارزة من الدائرة الضيقة للأسد على صيغ من المصالحة، مثل محمد حمشو، الحليف التاريخي والواجهة الاقتصادية لماهر الأسد، وسليم دعبول، مالك ما لا يقل عن 25 شركة ونجل محمد ديب دعبول، الذي شغل منصب السكرتير الشخصي لحافظ الأسد لأكثر من أربعين عاماً.[23]

كما عيّنت السلطات موالين لها على رأس النقابات المهنية والجمعيات من دون إجراء انتخابات لقيادات جديدة.[24] ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعيين مجلس لنقابة المحامين في سوريا من أعضاء في مجلس نقابة المحامين الأحرار العامل في إدلب. وقد ردّ المحامون السوريون بإطلاق عريضة تُطالب بإجراء انتخابات ديمقراطية للنقابة.[25] وعلى نطاق أوسع، تبدو حقوق العمّال بعيدة كل البُعد عن سلّم الأولويات. ففي نهاية أيار/مايو، أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة قراراً يقضي بالتعليق المؤقّت لالتزام أصحاب الأعمال ومُديري الشركات بتسجيل موظّفيهم في الضمان الاجتماعي، مُبرّرة الخطوة بأنها تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتشجيع الاستثمار. أثار القرار انتقادات واسعة لكونه يقوّض حماية العمّال. فيما ردّت الوزارة موضحةً أنّ الإجراء لا يُلغي الالتزام وإنما يؤجّل تطبيقه حتى نهاية العام لتشجيع تسجيل الأعمال لدى غرف التجارة. ومع ذلك، ما تزال المخاوف قائمة من تفاقم مخاطر استغلال العمّال.

وأخيراً، أثارت بعض القرارات الإدارية موجة من القلق وكشفت عن غياب واضح للشفافية. يتجلّى ذلك خصوصاً في قرار وزارة المالية في نيسان/أبريل باعتماد تطبيق شام كاش، غير المُرخَّص والمُرتبط ببنك الشام، كمنصّة وحيدة لدفع رواتب موظّفي الدولة والمتقاعدين. وقد جرى اعتماد هذا التطبيق رغم أن مصرف سوريا المركزي لا يعترف ببنك الشام كمؤسسة مُرخَّصة. وكان بنك الشام قد أُنشئ عام 2020 من قبل هيئة تحرير الشام في إدلب وسُجّل في تركيا، مع شحّ كبير في المعلومات المتاحة عن عملياته.[26] وبالمثل، في قطاع الاتصالات، استأنفت شركاتٌ كانت مملوكة سابقاً لشخصيات مقرّبة من القصر الرئاسي[27] - مثل شركة البرج وأوبال - نشاطها بعد

20 زمان الوصل، «الاقتصاد المفتوح وتأثيره على الشعب السوري»، 30 نيسان/أبريل 2025، https://en.zamanalwsl.net/news/article/69570/

21 طرطوس الآن، فيسبوك، 3 تموز/يوليو 2025، https://www.facebook.com/100064738714805/posts/ورد-الآن-وزير-الاقتصاد-و-الصناعة-يصدر-قرارين-بتعيين-أعضاء-غرفة-صناعة-دمشق-وريفها/1159262569575023/

22 استحوذت هذه اللجنة على أصول تزيد قيمتها عن 1.6 مليار دولار من رجال أعمال وشركات كانت مرتبطة سابقاً بنظام الأسد، وذلك وفقاً لهذا التحقيق. تيمور أزهري وفراس دالاتي، «سوريا تعيد هيكلة اقتصادها سراً تحت قيادة شقيق الرئيس»، رويترز، 24 تموز/يوليو 2025، https://www.reuters.com/investigations/syria-is-secretly-reshaping-its-economy-presidents-brother-is-charge-2025-07-24/

23 ذا سيريا ريبورت، «بين التسويات والمنفى: مصير المقرّبين من نظام الأسد»، 11 حزيران/يونيو 2025، https://syria-report.com/between-settlements-and-exile-the-fate-of-assad-regime-cronies/

24 حسن إبراهيم وعلي درويش وموفّق الخوجة، «النقابات أمام فرصة تاريخية في سوريا»، عنب بلدي، 27 شباط/فبراير 2025، https://english.enabbaladi.net/archives/2025/02/unions-face-a-historic-opportunity-in-syria/

25 غوغل دوكس، «دفاعاً عن استقلالية مهنة المحاماة في سوريا»، كانون الثاني/يناير 2025، https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLScrCI_E59zpTMNKbx8R-M2p0OXyXn5yR9iJonflm4s4-pyukw/viewform

26 ذا سيريا ريبورت، «الحكومة تدفع الرواتب عبر تطبيق مرتبط بهيئة تحرير الشام مع تعليق شركة سيرياتيل للخدمات»، 15 نيسان/أبريل 2025، https://syria-report.com/government-pays-salaries-via-hts-linked-app-and-syria-phone-suspends-services/

27 كان يسار إبراهيم وأفراد من عائلته مالكي هذه الشركات، ويعملون كواجهة للقصر الجمهوري. وكانت هذه الشركات المورد الحصري لشركتي سيرياتيل وإم تي إن، حيث وفّرت الدعم الفني والأبراج وقطع الغيار وخدمات التطوير. وكانت العقود غير قابلة للتفاوض، مما حرم المشغّلين الأصليين من الاستقلالية. ووفقاً لتقرير مركز حرمون

أيامٍ قليلة من سقوط النظام في كانون الأول/ديسمبر، بعد أن أُعيدت تسميتها لتصبح شركة المجتهد التقنية. وقد سُجِّلت هذه الشركة برأسمال قدره 50 مليون ليرة سورية فقط (نحو 4,545 دولار)، فيما يبقى مالكوها مجهولين وغير قابلين للتتبّع في السجلّات العامة.[28]

وعلى نطاق أوسع، توسّعت الشبكات غير الرسمية المكوّنة مما يُعرف بـ»شيوخ الإدارة»، بالإضافة إلى لجان سرّية أخرى مُتغلغلة في الوزارات والمؤسسات الحكومية. تتولّى هذه الشبكات الإشراف على قطاعات حيوية والسيطرة عليها، تتراوح بين الأمن والمال والسياسة الخارجية والإدارة الداخلية، وتعمل في ظلِ رقابة بيروقراطية محدودة للغاية. في هذا السياق، كثيراً ما يتم تجاوز القنوات الرسمية للمؤسسات الحكومية، لتتركّز السلطة الفعليةٍ في دوائر ضيّقة ومُعتمة من الأفراد الذين يمارسون قدراً واسعاً من الاستقلالية والسرّية.

للدراسات المعاصرة، فإن «يسار إبراهيم، الذي يُشار إليه غالباً بـ'أمين خزينة القصر الجمهوري'، ويشغل رسمياً منصب مدير المكتب المالي والاقتصادي في رئاسة الجمهورية، المعروف باسم 'المكتب السري'، مُكلّف أيضاً بجمع الأموال من التجار والصناعيين تحت تهديد الاعتقال أو مصادرة الأصول». وجيه حداد، «استبدال النخبة الاقتصادية القديمة بمُهرّبي الحرب الجُدد في سوريا»، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تموز/يوليو 2022، https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2022/07/the-new-war-profiteers-In-Syria.pdf

28 أكدت مصادر مقرّبة من السلطات الجديدة لموقع درج اللبناني أنّ جزءاً من أرباح شركة المجتهد المبكّرة استُخدم لدفع رواتب وزارة الداخلية - وهي مؤسسة مستثناة من المنحة القطرية-السعودية المخصَّصة لدعم بقية القطاع العام. درج، «من يستولي على قطاع الاتصالات في سوريا؟»، سيريان أوبزرفر، 2 تموز/يوليو 2025، https://syrianobserver.com/society/who-is-seizing-syrias-telecommunications-sector.html

5
الخاتمة

تواجه سوريا تحديات سياسية واجتماعية-اقتصادية كبيرة. ويُعدّ التصدي لهذه القضايا مدخلاً أساسياً لتحسين ظروف المعيشة وتمكين السكّان من الانخراط في الحياة السياسية خلال المرحلة الانتقالية. ويُعدّ رفع العقوبات الأميركية والأوروبية واليابانية خطوة إيجابية باتجاه تعزيز الاقتصاد السوري، غير أنّ العقبات البنيوية والمشكلات العميقة ما تزال قائمة وتُشكّل عوائق جسيمة.

إلى جانب ذلك، أسفرت القرارات الاقتصادية للسلطات الجديدة عن إفقار شرائح واسعة من السكّان، وتعميق حالة التخلّف في القطاعات الإنتاجية. ولا يمكن للسلطات أن تحصر حواراتها برجال الأعمال والفاعلين الأجانب وحدهم؛ إذ لا بد أن تتسع العملية الانتقالية ديمقراطياً لتشمل النقابات والأحزاب السياسية والمنظّمات النسوية والجمعيات الفلّاحية والمهنية وسائر القوى المحلّية. وينبغي أن يكون إحياء هذه المنظّمات أولوية، من خلال انتخابات حرّة تُشرك قواعدها، وبواسطة تعبئة الطاقات العاملة الوطنية.

وأياً يكن خليفة بشار الأسد، هو سيجد نفسه أمام تحديات سياسية واجتماعية-اقتصادية هائلة. غير أنّ التوجّهات السياسية والاقتصادية للحكم الجديد بقيادة هيئة تحرير الشام تجعل مهمّة إرساء أُسس لتعافٍ مستدام وعملية إعادة إعمار حقيقية أكثر صعوبة.

وعلى نطاق أوسع، فإن البيئة السياسية غير المستقرّة في سوريا لا تُشكّل عاملاً محفِّزاً لجذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة وطويلة الأمد، ولا لمشاركة فاعلة من رجال الأعمال في الشتات. وفي هذا السياق، ينطوي استمرار إضفاء الشرعية الدولية على الحكم الجديد بقيادة هيئة تحرير الشام على خطر ترسيخ سيطرته - المبنية على تركيز السلطات السياسية والاقتصادية في يد الهيئة وغياب الشمول الديمقراطي - فضلاً عن تغذية التوتّرات السياسية والطائفية.

إن التوجّه السياسي-الاقتصادي للحكومة الجديدة يتّسم بالتحرير الاقتصادي والخصخصة والتقشّف وخفض الدعم، مع تركيز على التجارة والتدفّقات المالية، وذلك على حساب الصناعة والزراعة. ولن تقود هذه الديناميات إلا إلى تعميق اللامساواة الاجتماعية، وإفقار شرائح واسعة، وتركيز الثروة في أيدي قلّة، وتعطيل التنمية الإنتاجية - وهي جميعها عوامل كانت في صميم الانتفاضة الشعبية عام 2011.

خلاصة القول، إن رفع العقوبات يُعدّ خبراً إيجابياً، لكنه غير كافٍ على الإطلاق. فما تزال سوريا بعيدة عن تحقيق تعافٍ اقتصادي شامل أو انتقال سياسي حقيقي. وأي مسار للتعافي في المستقبل يتطلّب سياسة اقتصادية وطنية متكاملة على مستوى البلاد، لا الاستراتيجية الحالية الضيقة التي تركّز على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - غالباً في قطاعات منخفضة القيمة - والمساعدات الخارجية. وينبغي أن تُراعي عملية التنمية الشاملة مصالح الغالبية الساحقة من السوريين، لا مصالح النُخب السياسية والاقتصادية وحدها. يبدأ ذلك برفع القدرة الشرائية للعمّال وذوي الدخل المحدود، وتعزيز الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة، ودعم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

6
التوصيات

إلى السلطات السورية:

1. تعزيز انتقال سياسي شامل يتيح مشاركة مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك في عملية إعادة الإعمار. وبمعنى آخر، يجب توسيع دائرة صنع القرار لتشمل شرائح أوسع من السكّان والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين.

2. تطبيق اللامركزية عبر تمكين المجتمعات المحلّية من اختيار ممثّليها بأنفسهم.

3. إجراء انتخابات حرّة وشفافة في النقابات المهنية والجمعيات وغرف التجارة والصناعة، بما يتيح لها اختيار ممثّليها بصورة مستقلّة.

4. تعزيز دور فاعلي المجتمع المدني في الانتقال السياسي، وضمان مشاركتهم في النقاشات الاقتصادية وصنع القرار.

5. إنشاء آلية شاملة للعدالة الانتقالية، وعملية للمساءلة عن الجرائم والانتهاكات المُرتكبة بحق المدنيين. ينبغي أن تشمل العدالة الانتقالية بُعداً اجتماعياً واقتصادياً يشمل استرداد أصول الدولة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الاقتصادية والمالية الجسيمة، بما في ذلك خصخصة الأصول العامّة ومنح الأراضي العامّة لرجال أعمال مرتبطين بنظام الأسد على حساب الدولة والمصالح الوطنية.

6. دعم وحماية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خصوصاً في قطاعات الصناعة والزراعة. ويشمل ذلك خفض كلفة الكهرباء والمشتقّات النفطية، وتشجيع الطاقة الشمسية والبدائل البيئية للتخفيف من أزمة الكهرباء؛ وتوسيع الوصول إلى التمويل؛ وتحسين فرص التجارة لمواجهة قيود النفاذ إلى الأسواق؛ وتسهيل استيراد المواد الخام الأساسية لخفض تكاليف الإنتاج.

7. تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تخدم المصالح الوطنية لسوريا والصالح العام والقطاعات الإنتاجية، ولا سيما الزراعة والصناعة.

8. تعزيز الشفافية في صنع القرار وفي التعاقد مع الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية.

9. اعتماد نظام ضريبي تصاعدي على الأفراد والشركات، وتعزيز الالتزام الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية. ينبغي أن يُتيح الإصلاح المالي للدولة تنفيذ إصلاحات اجتماعية تحدّ من اللامساواة، مثل التغطية الصحية الشاملة والاستثمار الموجّه في القطاعات الإنتاجية. كما يتوجّب على السُلطات معالجة الاقتصاد غير الرسمي والتصدّي للتهرُّب الضريبي.

10. التدقيق الشامل في الدَين العام (الداخلي والخارجي). فالتغيير السياسي لا يُلغي المسؤولية القانونية لسوريا عن هذا الدين. ورغم أنّ إيران وروسيا قد تُطالبان بالسداد، ينبغي تأجيل هذه المطالب إلى حين استكمال التدقيق. إذ استُخدم جزء كبير من هذا الدين في دعم نظام الأسد عسكرياً واقتصادياً، ما يثير شكوكاً حول مشروعيته. وإذا تأكّد ذلك، يمكن تصنيف جزء كبير منه كدَين مُجحِف فُرض ضد مصلحة السكّان، وكان الدائنون - مثل إيران وروسيا - على دراية كاملة بذلك.

11. إجراء تدقيق شامل في الإنفاق العام ووظائف الدولة لتقييم فعّالية المؤسسات وشفافيتها ومساءلتها في إدارة النفقات. ويجب أن يشمل هذا التدقيق عدد الموظّفين، ودقّة السجلّات المالية في الوزارات والمؤسسات العامة، والأثر الاجتماعي-الاقتصادي لهذه الكيانات، وكلفة وفعّالية منظومة الدعم. وينبغي أن يُجرى التدقيق من قبل ائتلاف مستقل يضم ممثّلين عن الحكومة والموظّفين العموميين وشركة دولية مرموقة للتدقيق وخُبراء سوريين مستقلّين. وهذه العملية ضرورية من أجل:

- ← حماية حقوق الموظّفين العموميين عبر وضع معايير واضحة وقانونية ومحدّدة لإنهاء الخدمات أو تعليق عمل ما يُعرف بِـ»الموظّفين الوهميين»، خلافاً للنهج الحالي الذي يبدو تعسُّفياً.

- تجنّب الاضطرابات الاجتماعية واتساع الفوارق الاقتصادية والسخط الشعبي، من خلال تعليق إجراءات التقشّف إلى حين اكتمال التدقيق، وإعادة النظر فيها فقط إذا برّرتها أدلة عادلة وشفافة.

إلى الفاعلين في الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة:

- الترويج للتوصيات الواردة أعلاه لدى الحكومة والوزارات والمؤسسات الرسمية.

- الحفاظ على التمويل المخصّص للمساعدات الإنسانية في سوريا، وزيادته حيثما أمكن، ولا سيما عبر دعم المشاريع التنموية.

- تعزيز دور المجتمع المدني وضمان مشاركته في عمليات صنع القرار مع السلطات الحاكمة.

- دعم المبادرات وتقديم التمويل للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وللقطاع الزراعي في سوريا، بما يشمل: الطاقة الشمسية والبدائل البيئية الأخرى للحد من نقص الكهرباء؛ إتاحة القروض المالية؛ مبادرات بناء القُدرات؛ وأشكالاً أخرى من الدعم لتعزيز القدرات الإنتاجية.

- فرض عقوبات على الأفراد والمؤسسات الأمنية المتورّطة في انتهاكات حقوق الإنسان.

- تيسير أوضاع اللاجئين السوريين في أوروبا بما يسهّل عودتهم المؤقتة إلى سوريا ويُمكّنهم من المساهمة في عملية التعافي السياسي والاقتصادي في البلاد.

7

الملحق

مذكرات التفاهم المُبرمة منذ أيار/مايو 2025

- أيار/مايو 2025: مذكرة تفاهم لمدة 30 عاماً بين شركة سي إم إيه سي جي إم (الشركة الملاحية الفرنسية العامة) ودمشق لتطوير مرفأ اللاذقية، بما يشمل إنشاء رصيف جديد واستثماراً بقيمة 260 مليون دولار. وستحصل الشركة، الناشطة في المرفأ منذ عام 2009، على 40% من الإيرادات، فيما تذهب 60% إلى الحكومة.[1]

- أيار/مايو 2025: مذكرة تفاهم بين دمشق وشركة موانئ دبي العالمية (التابعة لـ«دبي العالمية» في الإمارات) بقيمة 800 مليون دولار لتطوير مرفأ طرطوس، بما يشمل مناطق صناعية وتجارية حرّة.[2]

- أيار/مايو 2025: مذكرة تفاهم مع ائتلاف تقوده شركة يو سي سي القابضة القطرية (مقرّها الدوحة ويرأسها رجل الأعمال السوري-القطري معتز الخياط، مع شقيقه رامز الخياط رئيساً ومديراً تنفيذياً)، للاستثمار بما يصل إلى 7 مليارات دولار في قطاع الطاقة. وبحسب وزير الطاقة، يشمل الاتفاق إنشاء أربع محطات غازية بتوربينات تعمل على الدورة المركّبة في دير الزور، ومحردة وزيزون بريف حماة، وتريفوي بريف حمص، بطاقة إجمالية تُقارب 4,000 ميغاواط، إضافة إلى محطة طاقة شمسية بقدرة 1,000 ميغاواط في وادي الربيع جنوب سوريا. ومن المتوقع إنجاز المحطات الغازية خلال ثلاث سنوات، والمحطة الشمسية خلال أقل من عامَين.[3]

- أيار/مايو 2025: مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للموانئ البرية والبحرية والشركة الصينية فيدي، لاستثمار مدته 20 عاماً في المناطق الحرّة. ستُدير الشركة المنطقة الحرّة في حسياء بحمص (850,000 متر مربع، أي 210 فدادين) كمركز صناعي، وستستثمر في 300,000 متر مربع من المنطقة الحرّة في عدرا قرب دمشق للمنتجات التجارية والخدمية.[4]

- حزيران/يونيو 2025: إعادة تفعيل مذكرة تفاهم وُقِّعت في 2023 (في عهد النظام السابق) بين المؤسسة العامة للنقل البرّي والشركة الفرنسية ماتيير لإعادة تأهيل أكثر من 30 جسراً متضرراً.[5]

- حزيران/يونيو 2025: مذكرة تفاهم بين وزارة الإعلام وشركة المها للإنتاج الفني الدولي (بقيمة 1.5 مليار دولار) لإنشاء «مدينة بوابة دمشق للإعلام والإنتاج الفني»، والمتوقع أن توفر 4,000 وظيفة مباشرة و9,000 وظيفة موسمية.[6]

1 تريد ويندز نيوز، «شركة سي إم إيه سي جي إم (الشركة الملاحية الفرنسية العامة) توقّع اتفاقاً لمدة 30 عاماً لاستثمار 260 مليون دولار في مرفأ اللاذقية السوري»، 2 أيار/مايو 2025،
https://www.tradewindsnews.com/ports/cma-cgm-signs-30-year-deal-to-invest-260m-in-syrian-port-of-latakia/2-1-1814001?zephr_sso_ott=cJJAhs

2 رويترز، «سوريا وشركة موانئ دبي العالمية توقّعان اتفاقاً بقيمة 800 مليون دولار لتطوير مرفأ طرطوس»، 16 أيار/مايو 2025،
https://www.reuters.com/world/middle-east/syria-dp-world-ink-800-million-deal-port-development-2025-05-16/

3 ريهام الكوسا، «سوريا توقّع اتفاقاً للطاقة بقيمة 7 مليارات دولار مع ائتلاف تقوده شركة يو سي سي القابضة القطرية»، 29 أيار/مايو 2025،
https://www.reuters.com/business/energy/syria-signs-7-billion-power-deal-with-qatars-ucc-holding-led-consortium-2025-05-29/

4 وكالة الصحافة الفرنسية، «سوريا وشركة صينية توقّعان مذكرة استثمار»، العربية إنجليزي، 23 أيار/مايو 2025،
https://english.alarabiya.net/business/economy/2025/05/23/syria-and-chinese-company-sign-memorandum-on-investment

5 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «توقيع اتفاق مع شركة فرنسية لإعادة تأهيل 37 جسراً في سوريا»، 29 حزيران/يونيو 2025،
https://sana.sy/en/?p=361891

6 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «برعاية الرئيس الشرع، توقيع مشروع «بوابة دمشق» للإعلام والفنون بقيمة 1.5 مليار دولار»، 30 حزيران/يونيو 2025،
https://www.sana.sy/en/?p=362009

- حزيران/يونيو 2025: مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء وشركة سولار إنيرجي 20 الأميركية لإنشاء محطتين للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 200 ميغاواط.[1]

- تموز/يوليو 2025: مذكرة تفاهم بين وزارة السياحة والشركة السورية الدولية القابضة للتأمين والشركة الدولية القابضة للتأمين (التابعتَين لمجموعة إنفنتشر) لتنفيذ مشروعَين للتطوير العمراني الكبير: مشروع «بوابة دمشق» ومشروع «بوابة المشرق - اللاذقية»، بتكلفة إجمالية تبلغ 8 مليارات دولار. وتشمل المذكرة أيضاً إعادة تأهيل الطرق والبنى التحتية في عدة مناطق.[2]

- تموز/يوليو 2025: مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة السعودية ووزارة الطاقة السورية لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والكهرباء والربط الكهربائي والطاقة المتجددة.[3]

1 وكالة الأنباء السورية (سانا)، «المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء توقّع مذكرة تفاهم مع شركة سولار إنيرجي 20»، 30 حزيران/يونيو 2025، https://sana.sy/en/?p=362085

2 العربية، «سوريا تخطط لإطلاق مشاريع سياحية باستثمارات 8 مليارات دولار»، 6 تموز/يوليو 2025، https://www.alarabiya.net/aswaq/travel-and-tourism/2025/07/06/سوريا-تخطط-لاطلاق-مشاريع-سياحية-باستثمارات8--مليارات-دولار

3 وكالة الأنباء السورية ساناً، «سوريا والسعودية توقّعان مذكرة تفاهم في قطاع الطاقة»، 27 تموز/يوليو 2025، https://www.sana.sy/en/?p=366191

جوزيف ضاهر

جوزيف ضاهر أكاديمي سويسري-سوري وخبير في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط. حصل على دكتوراه في دراسات التنمية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن (2015)، ودكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لوزان في سويسرا (2018). درّس في جامعة لوزان، وكان أستاذاً منتسباً بدوام جزئي في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا (2018-2024)، حيث شارك في مشروع «زمن الحرب وما بعد النزاع في سوريا» ونسّق مشروع «المسارات السورية: تحديات وفرص بناء السلام». من أبرز مؤلفاته: حزب الله: الاقتصاد السياسي لحزب الله في لبنان (بلوتو برس، 2016)، سوريا بعد الانتفاضات: الاقتصاد السياسي لصلابة الدولة (بلوتو برس، 2019)، وفلسطين والماركسية (ريزستنس، 2024). وهو مؤسس مدونة «سوريا الحرية للأبد».